الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٧٤
الثلاثاء، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/53/35)

تقرير الأمين العام (A/53/652)

مشاريع قرارات (A/53/L.48 و A/53/L.49و A/53/50 و A/53/L.51)

السيد فام قوانغ فنه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين".

تحتفل الأمم المتحدة اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اليوم الذي يذكرنا بمحنة شعب ظل يتعذب ردحا من الزمن.

لقد مر نصف قرن منذ تشريد الشعب الفلسطيني وسلب دياره وأراضيه، الأمر الذي يستدعي تضامنا ومؤازرة أقوى مع الشعب الفلسطيني.

وتحتل قضية فلسطين لب الحالة في الشرق الأوسط. ولئن كانت عملية السلام في الشرق الأوسط جارية، فقد ثبت أنها عملية طويلة وشاقة.

ويقدر وفدي تقرير الأمين العام عن قضية فلسطين وعن الحالة في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة A/53/652.

ونرحب بالتقدم المحرز منذ التوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية. ونرحب بصفة خاصة بالتوقيع مؤخرا على مذكرة نهر واي بين فلسطين وإسرائيل باعتبار ذلك تطورا واعدا. ويحدونا الأمل بأن تكمل هذه المذكرة الاتفاقات التي توصلت الأطراف إليها، وتيسر لها التحرك قدما في مفاوضاتها، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بمسألة الوضع النهائي.

غير أننا نلاحظ مع القلق أن الصعوبات لا تزال مستمرة. لذلك فإن الاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأطراف يتحتم تنفيذها بحسن نية، مثلما يتحتم الوفاء بالالتزامات المقطوعة. ومع مضي عملية السلام قدما سيعزز هذا الثقة ويخلق البيئة المشجعة لمزيد من التقدم.

لقد نظرت الجمعية العامة ومجلس الأمن في الحالة في الأراضي العربية المحتلة في مناسبات عديدة أثناء هذه السنة والسنة الماضية على أساس طارئ. وإن مسألة المستوطنات عقبة في طريق عملية السلام لا بد من التغلب عليها.

وانعقد مجلس الأمن للنظر في هذا الموضوع في حزيران/يونيه من هذا العام وأصدر عقب ذلك بيانا رئاسيا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/21).

وعقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في السنة الماضية، واتخذت القرارات دإط - ٢/١٠ و دإط - ٣/١٠ و دإط - ٤/١٠ و دإط - ٥/١٠ التي طالبت فيها بجملة أمور منها عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف لدراسة التدابير اللازمة لتطبيق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن على هذا المنبر يؤكد وفد بلادي دعمه القوي الدائب للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة. إن قضية فلسطين تتطلب حلا شاملا عادلا دائما. وهذا الحل يجب أن يكفل أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة والحق في بناء الدولة.

ويحدونا الأمل بأن يعطي التقدم المحرز مؤخرا زخما لعملية السلام وبأن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تنفيذا تاما. ويجب على الأطراف المعنية أن تتغلب على العقبات القائمة في طريق إحلال سلام عادل دائم في الشرق الأوسط على أساس كفالة تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن كفالة المصالح المشروعة للأطراف المعنية.

وفي هذه المرحلة ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام، لا سيما في حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني ومساعدته.

وفي هذا الصدد نشيد على وجه التحديد بالمساهمات التي قدمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وننوه أيضا بالدور الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام وشعبة الحقوق الفلسطينية، وهو دور يجب تعزيزه بقدر أكبر.

ويرحب وفدي باتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٢/٢٥٠ بشأن مشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة ونتطلع بأمل مخلص إلى اليوم الذي تتمتع فيه فلسطين بعضوية كاملة في هذه المنظمة.

السيد مسدوا (الجزائر): حضرنا بالأمس إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني إلى جانب كل من ممثل الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ومجمل الوفود الأخرى، ممثلة لحكومات وشعوب العالم قاطبة، في إجماع واسع معبر عن اعتراف المجموعة الدولية بمسؤولياتها تجاه قضية هذا الشعب، الذي بدأت محنته الطويلة أصلا يوم فرضت الحماية البريطانية على سيادته ومصيره ضمن منطقة الشرق الأوسط كلها. ولم تكتف قوى الاستعمار بهذا الحد من الاعتداء على حق الشعب الفلسطيني، بل زادته سوءا حينما أصدرت وعد بلفور المشؤوم عام ١٩١٧.

واستمرت المحنة تعقيدا وتعميقا إلى أن بلغت ذروتها عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة ١٩٤٨، مبدأ الاعتراف بقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة في ظروف دولية غير مستوية - في تلك السنة بالذات التي شهدت المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومنذ ذلك الحين تفاقمت مأساة الشعب الفلسطيني وتوالت عليه النكبات تلو النكبات، بين حرب الإبادة وعمليات التقتيل الجماعي وترحيل الأهالي وطردهم من أراضيهم ومساكنهم، ليتحولوا إلى شتات من اللاجئين المشردين بين المخيمات وظروف العيش في العراء.

لقد كانت انطلاقة عملية السلام في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ مبعث أمل جديد ومصدر تفاؤل في الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وجوهره المتمثل في قضية الشعب الفلسطيني - تسوية تستند في قواعدها على الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتتمحور أساسا حول مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد شاركت غالبية الدول العربية في هذا المؤتمر برغبة صادقة، سواء الدول المعنية مباشرة أو حتى باقي الدول العربية المتضامنة معها، ومنها الجزائر، إيمانا منها بضرورة إعطاء جهود السلام فرصة تاريخية من أجل الوصول إلى حل نهائي للمشكلة ونزع فتيل الحرب من المنطقة.

إلا أن هذا الأمل لم يدم طويلا. فبعد أن حققت العملية بعض التقدم الإيجابي، خاصة على مساره الفلسطيني بعد توقيع اتفاقات أوسلو وواشنطن عام ١٩٩٣، سرعان ما عادت أجواء المواجهة تسيطر من جديد على المنطقة بعد تولي اليمين المتطرف الإسرائيلي مقاليد الحكم، الذي راح يتنكر لكل ما تم بناؤه في المرحلة السابقة، ويُعلن رغبته في عدم الاستمرار في عملية السلام، بل ويتنكر حتى لمبدأ الأرض مقابل السلام، وهو القاعدة الرئيسية التي قامت عليها العملية من الأساس.

بل إن الأمر زاد سوءا بعد قرار الإدارة الإسرائيلية العودة إلى سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتمادي في تشجيع المستوطنين اليهود على التحرش بالأهالي ومصادرة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين. ومنذ أسابيع قليلة فقط راود العالم أمل جديد في إحياء عملية السلام مرة أخرى عندما عادت إسرائيل، تحت ضغط المجتمع الدولي، إلى مائدة المفاوضات، لتوقع مع السلطة الفلسطينية مذكرة التفاهم، المعروفة بمذكرة "نهر واي"، التي ليست في الواقع إلا خطوة تنفيذية لاتفاق سابق حول انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة بقي معلقا منذ أكثر من عام ونصف بسبب تعنت هذه الإدارة نفسها.

ولكن سرعان ما خابت الآمال من جديد، حيث ما زالت إسرائيل تعمل جاهدة على إفراغ مشروع السلام من كل جوهر، محولة إياه إلى مخطط طويل من المناورة والمماطلة والتحجج بأتفه الأسباب للتهرب من تنفيذ الالتزامات التي وقّعت عليها مع الجانب الفلسطيني. بل الأكثر من ذلك أنها تمعن، وعلى الملأ، في التنكر لروح هذا الاتفاق الأخير. ولعل خير دليل على ذلك إعلانها الصريح بأنها ستلغي سياسة الاستيطان دون أي اعتبار آخر من خلال خلق وإنجاز مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات القديمة الأخرى، بما يتعارض نصا وروحا مع مبادئ الشرعية الدولية والاتفاقات الموقّعة مع الجانب الفلسطيني.

ككل عام سينفض جمعنا هذا بعد المصادقة على عدد من القرارات المهمة التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وككل عام ستبقى هذه القرارات، مثل غيرها من القرارات السابقة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، دون تنفيذ أو حتى صدى. إن ما آل إليه الوضع في فلسطين المحتلة ما كان يصل إلى هذا المستوى من التردي لو أن المجتمع الدولي أبدى من الحزم والإرادة ما يضع حدا لاستمرار إسرائيل في سياسة تحدي قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية الشرق الأوسط بوجه عام، وفلسطين بشكل خاص. فمسؤولية الأمم المتحدة تبقى قائمة وكاملة تجاه الشعب الفلسطيني ما دامت قضيته دون حل عادل ونهائي يضمن له كل الحقوق المعترف بها لباقي شعوب العالم، بما فيها الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، رحبت الجزائر بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في الصيف الماضي والذي رفعت بموجبه مستوى تمثيل فلسطين ومشاركة وفدها في أشغال الأمم المتحدة. وتعتبر الجزائر هذا القرار خطوة أولى مهمة حقا يجب أن تتلوها خطوات أخرى على درب الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في هذا المحفل الدولي.

إن حل مسألة فلسطين يدخل بطبيعته ضمن حل شامل لمسألة الشرق الأوسط بكاملها. فكل محاولة للوصول إلى سلام عادل في المنطقة تمر كذلك على ضرورة رفع الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الجولان السوري والجنوب اللبناني، على ضوء قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص منها القراران ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادران عن مجلس الأمن.

هذا هو، بالنسبة للجزائر، الحل الجدي الوحيد أمام الإدارة الإسرائيلية الذي يمكن به ضمان عودة الأراضي العربية إلى أصحابها الشرعيين، وينزع فتيل الحرب في المنطقة ويخلق جوا من الثقة الكفيلة بإقامة سلام عادل ودائم وشامل يسمح بحياة آمنة لجميع شعوب المنطقة.

السيد دي سرام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ظل موضوع فلسطين مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال السنوات الخمسين الماضية بشكل أو بآخر. ومن أجل أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه

الوطنية غير القابلة للتصرف، يشرفني اليوم أن أؤكد دعم سري لانكا الحميم له.

الذين يملكون القدرة على الدفع بجميع المعنيين صوب الهدف النهائي، هدف سلام عادل شامل دائم، يجب ألا يدخروا وسعا. وقد عملوا بلا كلل مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر، في اجتماع نهر واي البديع، تحت رعاية الولايات المتحدة وبمشاركتها الجوهرية المتسمة بالتصميم.

وعلى صعيد آخر، تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية المتواصلة للأمم المتحدة في أن تحول دون أن تغيب عن بال الرأي العام الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها فلسطينيو الأراضي المحتلة. وهذه مسؤولية ظلت الجمعية العامة تضطلع بها بضمير حي بصفة خاصة وأحسنت صنعا، وبالدرجة الأولى من خلال لجنتها المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تنظر الجمعية العامة اليوم في تقريرها. وإلى رئيس اللجنة، المندوب الدائم للسنغال، السفير ابراكا، وإلى اللجنة بأسرها، أتقدم بعظيم التقدير على العمل الذي أنجزته اللجنة وعلى التقرير الذي رفعته إلى الجمعية العامة.

تسرد اللجنة في تقريرها الأحوال التي يعيشها فلسطينيو الأراضي المحتلة. ويتكلم تقرير اللجنة باستفاضة وتوكيد عن ضخامة بعض المشاكل التي يواجهها فلسطينيو الأراضي المحتلة كل يوم، المشاكل التي تخل بصورة أساسية بحسن سير الحياة الفلسطينية وتعكر صفو الأرض الفلسطينية. ومن بينها المشكلة الرئيسية الكبرى - مشكلة المستوطنات المنشأة في الأراضي المحتلة بما يتناقض والمستلزمات القانونية الدولية. وتوجد كذلك صعوبات أخرى تُلحق الضرر على ما يبدو بجميع جوانب الحياة الفلسطينية الهامة، وإن تقرير اللجنة يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى خطورتها وإلحاحيتها المقلقة.

وينتشر العنف - عنف يجب شجبه، بصرف النظر عن ظروف ارتكابه وعن الأشخاص الذين يرتكبونه - بينما ينبغي أن يكون الهدف الشامل المصالحة في ظل السلام.

وفي ظل هذه الخلفية التي يغلب عليها الوجوم والكآبة، بل المحفوفة بالخطر، جاءت مذكرة واي ريفر في تشرين الأول/أكتوبر، بما اتسمت به من بصيرة ومهارة وعزيمة وشجاعة وحنكة سياسية. وهي جديرة بكل ترحيب في الوقت الحاضر. وخارقة للعادة في دلالتها على ما يمكن أن يكون إذا حل التعاون محل التنازع والصداقة محل العداء الموجود حاليا.

بيد أنه ما زال أمامنا التحذير الموجه من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في الفصل الختامي من تقريرها، في سياق ما خلصت إليه من استنتاجات وتوصيات، حيث ذكرتنا بأنه لا بد من رعاية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والحرص على رفاهه ريثما تتحقق التسوية النهائية.

ومما يذكر في هذا الصدد الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، المقدم إلى الجمعية العامة (A/53/652)، ومؤداها أن اتفاق واي ريفر يوفر فرصا اقتصادية للشعب الفلسطيني، وأن هذه الفرص أساسية لازدهار السلام. ووعد الأمين العام بأن منظومة الأمم المتحدة ستواصل دعم التقدم في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية وتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من أنواع المساعدة إلى الأراضي المحتلة.

وجدير بالذكر أيضا ما عبرت عنه الحكومات المانحة من سخاء كبير تجاه الشعب الفلسطيني، وهو ما استمعت إليه الجمعية العامة أمس واليوم. ولا يفوتنا، بطبيعة الحال، أن نسجل تقديرنا العميق لهذا السخاء.

ويضم وفد سري لانكا صوته إلى الأمل الذي أعرب عنه كثيرون أمس واليوم في إيجاد سبل إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم لجميع شعوب المنطقة، في نهاية المطاف، مع الزخم الإضافي الذي وفره اتفاق واي وما يمكن أن يولده من تعاون وحسن النية.

السيد أوسي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع إحياء العالم للذكرى السنوية الخمسين لسلب ونهب أراضي الشعب الفلسطيني وديارة وممتلكاته، تأتي التطورات الإيجابية الأخيرة، التي توجت بتوقيع اتفاق واي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لتخفف من شواغل المجتمع الدولي حيال التقدم البطيء في عملية السلام.

وبناء على ذلك، يضم وفدي صوته إلى التعبير الإجماعي عن الارتياح العميق لهذا الاتفاق مما يدل على

استعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة، ويعطي بذلك دفعة جديدة للسعي إلى تحقيق تسوية لقضية فلسطين عن طريق التفاوض. ونحن نثني على الجهود المحمودة لجميع الأطراف، وخاصة، جهود رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، والرئيس كلينتون، والملك حسين.

إن مذكرة واي تلقت استجابة مشوبة بالحذر حتى الآن من أغلب الحكومات في الشرق الأوسط، ولا سيما من الفلسطينيين. إن التشاؤم بين العرب ينبع من التاريخ الطويل من حالات التوقف المطولة والنكسات والمماطلات التي حالت دون تنفيذ الاتفاقات السابقة.

وهناك خطر كبير على الاتفاق الحالي يتمثل في الأنشطة العنيفة التي تضطلع بها العناصر المتطرفة في إسرائيل وفلسطين على حد سواء، وهدفها الأساسي تعطيل عملية السلام. وفي هذا السياق، يدين وفدي الهجوم الأخير على أطفال المدارس في إسرائيل، مما أدى إلى مقتل جندي إسرائيلي. وقد أتى هذا الهجوم بعد توقيع مذكرة واي، وكان الهدف منه تخريب عملية السلام. وكما قال رئيس جمهورية غانا، النقيب الطيار جيري جون رولنغز، في الجمعية العامة مؤخرا:

> "الأفعال الإرهابية، بصفة خاصة، غير مقبولة بالمرة كوسيلة للسعي إلى تصحيح أي سبب للشكوى، أو تحقيق مآرب سياسية، أو مساندة قضية ما". (A/53/PV.9، ص ٦)

ولا يمكن أن نستبعد وقوع أفعال أخرى من هذا النوع. ووفدي مقتنع بأن هذا سيعزز من عزيمة الأطراف على دفع عجلة عملية السلام بدلا من أن يضعفها. وفي ظل هذه الخلفية يرحب وفدي برد فعل السلطة الفلسطينية السريع للسيطرة على أنشطة المجموعات المشبوهة، وإبداء التزامها الواضح بتنفيذ اتفاق واي وعملية السلام بأكملها.

ونلاحظ بالمثل، مع التقدير، موافقة الحكومة الإسرائيلية على ذلك الاتفاق وسحبها بعد ذلك للقوات الإسرائيلية من مدينة قباطية - وهي أول عملية من ثلاث عمليات متوخاة لانسحاب القوات الإسرائيلية المرحلي - والإفراج عن ٢٥٠ سجينا فلسطينيا. وتجدر الإشارة أيضا إلى افتتاح مطار فلسطيني جديد في غزة. ونحن نحث الشريكين على الحفاظ على روح الثقة والتوفيق السائدة.

وبينما كفلت المذكرة زخما جديدا لعملية السلام، ما زالت هناك قضايا شائكة لم تحل، منها مستقبل القدس

وعودة اللاجئين الفلسطينيين والإفراج عن جميع الفلسطينيين المحتجزين.

وتعرب حكومتي من جديد عن دعمها الراسخ لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة وطن سيادي مستقل، عاصمته القدس. إن حق الفلسطينيين في إقامة دولة لا ينبع من الاتفاقات الحالية فحسب، بل إنه يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والمواقف الراسخة للمجتمع الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية، نأسف للقرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بوضع مزيد من التدابير لتوسيع الولاية القضائية للقدس وحدودها المخططة. إن الهدف وراء توسيع حدود بلدية القدس الكبرى، التي تشمل المستوطنات في الضفة الغربية، هو ربط ودعم الأغلبية اليهودية في المنطقة. ومما يزيد من الطابع المؤسف لهذا القرار إنه يتعارض مع روح وصيغة اتفاقات أوسلو ومدريد للسلام.

وحيث إن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز بموجب القانون الدولي وأنه يمس ميثاق الأمم المتحدة، فإن وفدي يؤكد من جديد معارضته لاحتلال إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية ولإنشاء مستوطنات أخرى على الأراضي الفلسطينية ويعتبرها عقبات في سبيل عملية السلام.

إن التدهور المستمر للأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين مسألة تثير قلقا شديدا أيضا، فمحنة الفلسطينيين تتفاقم نتيجة لفرض عدم التجول وإغلاق قطاع غزة بشكل متكرر من جانب السلطات الإسرائيلية. وإن اليأس الاقتصادي للفلسطينيين ينعكس في فتور استجابتهم لاتفاق واي.

وبغية إحلال سلام دائم، يجب إجراء تحسين اقتصادي وإنمائي في نوعية حياة الشعب الفلسطيني. ولذا، فإننا نرحب بقرار الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إبرام اتفاق ينص على إنشاء منطقة صناعية في كارني في غزة. وهذا من شأنه أن يساعد في التخفيف من محنة الفلسطينيين من خلال تشغيل ٤٠ ٠٠٠ عامل. ولكن ينبغي التأكيد على أن النجاعة الاقتصادية للمشروع ستعتمد في نهاية المطاف على تعاون سلطات الجمارك الإسرائيلية ومسؤولي الأمن الذين يسيطرون على منافذ الوصول عبر إسرائيل إلى الأسواق الخارجية.

وفي هذا الصدد، نشيد أيضا بجهود المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على تقريره الواضح عن أنشطة الوكالة. وتوفر الأونروا المساعدة الإنسانية الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية والمساعدة الغوثية والخدمات الاجتماعية للاجئين. وبرنامجها لتنفيذ السلام، الذي يوفر قروضا للمشروعات التجارية الصغيرة، مكن اللاجئين من المشاركة في مشروعات مدرة للدخل. بيد أن ما يدعو للأسف أن جهود الأونروا الجديرة بالثناء تعاق بسبب الصعوبات الاقتصادية التي أجبرت الوكالة على وقف بعض خدماتها، بالرغم من مستويات المعيشة المزرية في مخيمات اللاجئين. وإننا نشيد بالمانحين الذين قدموا مساهمة إضافية تبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي استجابة للنداء الذي وجهته الوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ونكرر من جديد نداءنا إلى الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد بأن يحذوا حذو هذه البادرة الجديرة بالثناء وأن يقدموا مساهمات سخية للوكالة لتمكينها من تنفيذ برنامج أنشطتها.

ويشعر وفدي على حد سواء بالقلق إزاء سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تخالف مبادئ القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

كيف يمكن لنا أن نجد مبررا لسياسة مصادرة الأراضي المتعمدة؛ وفرض القيود المتعلقة بالأرض والإسكان والمياه؛ والإضرار بالبيئة من خلال التخلص من نفايات المستوطنات بطريقة غير مناسبة؛ ودفن النفايات النووية في الأراضي المحتلة؛ والتحرش بالنساء، والأطفال والطلاب؛ وطرد الأشخاص من بيوتهم وهدم البيوت؛ والفصل بين الأسر وحتى بين الأزواج؛ وعمليات الاعتقال والاحتجاز والتعذيب غير العادلة والمحاكمة والسجن من دون التمثيل القانوني الواجب أو احترام المبادئ الأساسية للعدالة؛ ووضع القيود على التنقل داخل الأراضي المحتلة وإلى خارجها والعودة إليها؟

ويعتقد وفدي بأن مقتضيات الأمن القومي الطارئة لا تبرر هذه الإساءات لأن بيئة انعدام الأمن السائدة في الشرق الأوسط نتيجة مباشرة لهذه السياسات والممارسات.

إن اتفاق واي لا يمكن عزله عن الاتفاقات الأخرى؛ بل ينبغي أن يشكل الأساس لإعادة تنشيط عملية السلام برمتها في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وفي هذا الصدد، يمثل المساران السوري واللبناني صلتين لا غنى عنهما في أية تسوية شاملة. وإن استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من الأراضي اللبنانية يشكل عقبة أمام إحلال سلام شامل في المنطقة. ومن نافلة القول إن ضمانات السلام والأمن لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعاون والعلاقات الودية القائمة على الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة. وعليه، فإن وفد بلدي يؤيد إصرار لبنان على أن تنفذ إسرائيل جميع أحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسألة.

وبالمثل، فإن انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان سيكون دليلا على صدقها ورغبتها في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم. ولئن كنا نحث إسرائيل وسورية على استئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة، فإننا نعتقد أن التقدم سيتعزز بانسحاب القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان وإعادتها إلى سورية.

أخيرا، إن وفدي مقتنع بأن السلام والأمن الشاملين لن يتحققا إلا من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد الشمام (اليمن): احتفلنا بالأمس باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك بالتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وتقرير مصيره بإقامة دولته المستقلة على كافة أراضيه المحتلة.

إن موضوع القضية الفلسطينية ليس بجديد على هذه المنظمة؛ فهي لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمام هذه القضية طوال العقود الخمسة الماضية وأصدرت العديد من القرارات التي لم يتم تنفيذها لحل هذه القضية.

إن ما يميز دورتنا هذه أنها تأتي وقد شهدت هذه القضية تطورا إيجابيا محدودا، تمثل في تنفيذ اتفاق واي ريفر، ضمن إطار اتفاق المبادئ، وذلك بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي، الذي رحب باتفاق إعلان المبادئ الأساسية وبالاتفاقيات اللاحقة وبكل الخطوات والتطورات الإيجابية، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، لا سيما الاتفاقات الثنائية الخاصة بتنفيذ إعلان المبادئ بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، والانسحابات الجزئية في الخليل والضفة الغربية، وتوسيع نطاق الحكم الفلسطيني وصولا إلى المرحلة النهائية لإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، يرحب أيضا بتنفيذ الاتفاق الأخير المتمثل في الانسحاب من ١٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية. وهنا، يشكر وفد بلادي للولايات المتحدة جهودها التي بذلتها ولا تزال تبذلها في سبيل إنجاز هذا الاتفاق نحو تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه في تقرير مصيره وبسط سلطته على كافة أراضيه.

إن بلادي تؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع للتسوية النهائية المؤدية إلى إحقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية والقواعد الأساسية التي انطلق منها مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والاتفاقات الملحقة.

كما نهيب براعيي عملية السلام والمجتمع الدولي ببذل كما يلزم من جهود في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، تنفيذا فوريا ودقيقا، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

كما يشدد وفد بلادي على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإزالة المستوطنات الإسرائيلية المنشأة بعد عام ١٩٦٧، وعدم المساس بوضع مدينة القدس الذي تم الاتفاق على تأجيل بحثه حتى وقت لاحق. كما نناشد الدول الأعضاء بالالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) فيما يتصل بالقدس الشريف.

ومن ناحية أخرى، يرجو وفد بلادي من المجتمع الدولي، بصورة عامة، تقديم يد العون والمساعدة إلى السلطة الفلسطينية لتمكينها من تحمل مسؤولياتها في مواجهة الفقر والبطالة الناتجة عن الاحتلال، وتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية ليتمكن الشعب الفلسطيني من بناء مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تنعكس على تشجيع وتسويق وترسيخ عملية السلام، واستتباب الأمن في المنطقة.

إن وفد بلادي يطلب من الأمم المتحدة أن تلعب دورا أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ. كما أنها تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين، إلى أن تُحل هذه القضية نهائيا من جميع جوانبها، على نحو عادل وشامل، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من بين عشرات النزاعات في أيامنا المعاصرة التي لم تجد طريقها إلى التسوية والتي ظلت تترك أثرا غير مؤات على السلم والأمن الدوليين، تعد قضية فلسطين - وهي لُب الصراع العربي - الإسرائيلي - أكثر تلك القضايا تعقيدا وحساسية. فطوال عقود ما فتئت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره يضطلعان بجهود مضنية لحسم هذا الصراع. ومما يؤسف له أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، مع أنه لا يبدو صعب التحقيق.

وسياق الأحداث في العام الماضي، وبخاصة تلك التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية، يبعث فينا بعض التشجيع. فبفضل جهود الوساطة الدولية الحثيثة، وبخاصة تلك التي بذلتها الولايات المتحدة فضلا عن الإرادة السياسية والإحساس بالمسؤولية لدى الأطراف المعنية، شهدنا اختراقا حقيقيا في الحالة التي وصلت إلى طريق مسدود في العملية التفاوضية التي استمرت قرابة ١٩ شهرا. وانضمت أوكرانيا إلى المجتمع الدولي في الترحيب بالتوقيع على مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وإن أوكرانيا، في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية بهذه المناسبة وعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في هذه الدورة، شددت على وجه الخصوص على أن إبرام هذا الاتفاق اعتبر في بلادنا بمثابة دليل على أن أعقد وأطول الصراعات يمكن بل ويجب تسويتها بالوسائل السلمية، من خلال المفاوضات.

وشعرنا أيضا بالارتياح الشديد لأنه بالرغم من محاولات القوى المتطرفة من الجانبين إعاقة تنفيذ مذكرة واي، فإن تصديق الكنيست الاسرائيلي عليها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أفسح المجال أمام البدء بتطبيق هذه الوثيقة الهامة. وفي هذا السياق، نرحب ببدء مفاوضات الوضع النهائي، بالإضافة إلى أول عملية إعادة انتشار إضافية للقوات الإسرائيلية من بعض الأجزاء من الضفة الغربية. ونعتقد أن روح الحل التوفيقي والحكمة السياسية، فضلا عن الامتثال من جانب الطرفين لالتزاماتهما السابقة، ستؤدي بالأطراف إلى التنفيذ الكامل والسريع للمذكرة وستقرب التوصل إلى حل شامل للمسألة كلها.

وفي الوقت نفسه، تشعر بلادي بجزع شديد إزاء حقيقة أن الأنشطة الإرهابية البغيضة لم تتوقف وأنها لا تزال تقوض عملية السلام الهشة، وتوقع الضحايا في صفوف السكان المدنيين الأبرياء. وفي ضوء آخر الهجمات الإرهابية، أود مرة أخرى أن أسجل شجب أوكرانيا القوي لأية أعمال إرهابية أيا كان الذين ارتكبوها وأيا كانت دوافعهم. ونعتقد أن التنفيذ الكامل من جانب الأطراف لجميع الشروط الأمنية التي تنص عليها مذكرة واي، لا سيما تلك التي تحظر المنظمات الإرهابية وتحاربها، ينطوي على أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق هذا الهدف.

ومن الواضح أنه ينبغي للجانبين أن يدللا على ضبط النفس والتسامح. وعلى هذا الأساس فقط يمكن لنا أن نتوقع المزيد من التحرك في الاتجاه الصحيح. ونشجع الأطراف على الالتزام بالسير في طريق المفاوضات التي تفضي إلى تسوية شاملة وعادلة للمسألة الفلسطينية، هذه التسوية التي لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس تنفيذ الأطراف لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك تنفيذ مبدأ "الأرض مقابل السلام" ووفقا للاتفاقات الثنائية التي وقعت حتى الآن.

وفيما يتعلق بمسألة أنشطة بناء المستوطنات، بالإضافة إلى القدس، تتشاطر أوكرانيا التقييم المتعلق بذلك الذي قدمه المشاركون في المناقشة المفتوحة المعقودة في مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه وتؤيد الدعوة الموجهة إلى الحكومة الإسرائيلية الواردة في بيان رئيس المجلس في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/21) بألا تمضي في هذه الأنشطة وألا تجهض نتائج مفاوضات الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة القدس وهي أكثر المسائل حساسية.

وبصرف النظر عن ذلك، تؤيد أوكرانيا تنفيذ التوصيات الواردة في قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بهدف عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ولكننا نرى أن توقيت عقد هذا المؤتمر ينبغي النظر فيه بتأن حتى لا يعاق مسار المفاوضات الراهنة وعملية إعادة الانتشار الجارية الآن.

ويبقى وفدي مقتنعا بأن الأمم المتحدة، التي كانت، إلى حد كبير، المبادر الأصلي بتسوية مسألة فلسطين، يجب أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية في ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته. وهذه المنظمة العالمية ينبغي أن تظل الضامن الرئيسي للشرعية الدولية فيما يتعلق بمسألة فلسطين. وأن تظل المقر الرئيسي للدعم الدولي وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن أي جهد يبذل للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة فلسطين ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام في المقام الأول للمشروعات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة التي تستهدف تسهيل النمو الاقتصادي والاستقرار في هذه الأراضي.

وتثني أوكرانيا على جهود مجتمع المانحين الدوليين وأسرة منظمات الأمم المتحدة على توفيرهما مساعدات هامة وملموسة للشعب الفلسطيني، وتقف على أهبة الاستعداد لإقامة تعاون أوثق معه على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، شعرنا بالارتياح إزاء النتائج التي أسفر عنها مؤتمر المانحين لدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط الذي عقد أمس في واشنطن، العاصمة، إذ تم الالتزام بتقديم مبلغ ٣ بلايين دولار في شكل مساعدة إلى السلطة الفلسطينية للقيام بمجموعة من مشروعات التنمية.

ونشير مع الرضا إلى زيادة تطوير العلاقات الثنائية الأوكرانية - الفلسطينية ابان العام المنصرم، بما في ذلك قيام وفد يمثل المجلس التشريعي الفلسطيني بأول زيارة إلى أوكرانيا، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات الهامة الرفيعة المستوى في مختلف المحافل الدولية وفي الأراضي الفلسطينية. وخلال جميع تلك الاجتماعات، تم بشكل واسع تناول آفاق إقامة مشروعات مشتركة باشتراك أوكرانيا في تطوير الهياكل الأساسية الصناعية في الأراضي الفلسطينية، وتوفير التدريب العلمي للفلسطينيين. ويحدونا الأمل بأن يتم الانتهاء من جميع تلك المشروعات وأن تدخل عما قريب حيز النفاذ.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على اهتمام أوكرانيا القوي بتسوية مسألة فلسطين. ويحدو الشعب الأوكراني أمل كبير بأن يأتي الوقت، في المستقبل القريب، الذي تطوي فيه الأمم المتحدة آخر صفحة في التاريخ الطويل لهذه المسألة، عندما يتم على الوجه الأكمل تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه.

السيد كبوتسرا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذا كانت هناك مسائل يصدر الرأي العام الوطني على أساسها حكما على دور الأمم المتحدة وفعاليتها فيها، فإن مسألة فلسطين التي تقع في صميم الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي حظيت باهتمام العالم أجمع طوال قرن من الزمن، تكون بالتأكيد إحدى تلك المسائل. هذا هو مقياس الأهمية الكبيرة للمناقشة التي تثيرها هذه المسألة دائما، وهي مناقشة لا تعبر إلا عن الحرص الشديد لدى المجتمع الدولي في هذا الصدد.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي بأغلبية ساحقة القرار ٥٢/٥٢ الذي ذكر بأن تسوية مسألة فلسطين يجب أن تستند إلى الالتزام ببعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة.

وبعد مرور عام، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن عملية السلام في الشرق الأوسط تعطلت منذ فترة طويلة، وأنه لم يحرز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا. والحالة في الميدان، بما في ذلك الحالة الاقتصادية والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، ما فتئت تتدهور. بالإضافة إلى ذلك لا يزال ملايين الفلسطينيين يعيشون في مخيمات اللاجئين في ظل ظروف حرجة. فهم يعانون الآثار السلبية لتصعيد إسرائيل لسياساتها وممارساتها الإحتلالية التي تشكل ليس فقط انتهاكا جسيما لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنما تعارض أيضا عملية السلام التي بدأت في مدريد والاتفاقات اللاحقة.

والواقع أن المجتمع الدولي، رغم كل شيء، بذل جهودا لا تعرف الكلل من أجل الاستمرار في هذه العملية. وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن الامتنان للأمين العام على المبادرات التي اتخذها في إطار الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز تلك الحقوق ويشيد بصفة خاصة بالمساعدة المقدمة من المنظمة للشعب الفلسطيني في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونود أيضا أن نشيد بالعمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تسعى إلى تعبئة المجتمع الدولي دعما للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

إن اعتماد الجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي قرارا بعنوان "بيت لحم ٢٠٠٠" شكل دليلا واضحا إضافيا على عزم المجتمع الدولي على الإسهام بكل السبل الممكنة في إعادة السلام إلى المنطقة. وما من شك في أن تحويل مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ إلى حقيقة سوف يحفز الاستمرار في عملية السلام والمصالحة.

إن السلام في الشرق الأوسط، إذا أريد له أن يكون قابلا للاستمرار ودائما، فلا بد أن يستند إلى الأسس المتينة المتمثلة في العدالة واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والعلاقات المبنية على مبدأي المساواة والشراكة بين الجيران. لكن هذا السلام، الذي دأبنا على السعي إلى تحقيقه، يجب أن يأتي، قبل كل شيء، بعد التوقف عن التدابير الانفرادية التي ظلت تعرض عملية السلام للخطر. كما أن هذا السلام يعتمد على التنفيذ الصارم الذي يتسم بحسن النية للتعهدات المعلنة، علاوة على عزم الطرفين على تفادي اللجوء إلى المزايدات ورفض جميع الأعمال المستهترة والمتطرفة.

ولهذا السبب تشيد حكومة توغو بشدة بمبادرات الولايات المتحدة التي أدت إلى توقيع مذكرة واي ريفر. ومما لا شك فيه أن هذه المذكرة تمثل بداية جديدة لعملية السلام التي أعطتها زخما جديدا ينبغي لنا أن نصونه ونعززه مهما كلف الأمر.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يتحمل راعيا عملية السلام ومجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته مسؤولية بذل قصارى الجهد من أجل تقديم الدعم الثابت والمستمر لهذه العملية. والهدف النهائي، إن كان علينا أن نذكر بذلك مرة أخرى، لا يشمل فقط الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، ولكن أيضا وعلى وجه خاص إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

إن المسؤولية المستمرة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والتي يجب عليها أن تتحملها إلى أن يتسنى التوصل إلى تسوية مرضية تقوم على القانون الدولي، تتطلب أيضا توسيع نطاق دور المنظمة وتعزيزه في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المنظور نفسه، ولصالح السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، نأمل أن تظهر الحكومة الإسرائيلية العزم نفسه لتسوية مسائل جنوب لبنان وهضبة الجولان السورية التي نريدها أن تركزه على قضية فلسطين. ومن الواضح أن السلم والمصالحة لا يمكن تحقيقهما في المنطقة مادامت السياسات والممارسات الحالية في جنوب لبنان مستمرة وما دامت هضبة الجولان لم تسترجعها سوريا.

إن الاتفاق الصادر عن اجتماعات واي بلانتيشن أحيا ما يشبه الأمل فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية لقضية فلسطين، وبالتالي للأزمة الإسرائيلية العربية بصفة عامة. وفي واقع الأمر يفتح الاتفاق الباب للدخول في مفاوضات الوضع النهائي. وحتى يتسنى الحفاظ على الزخم الذي أعطاه لعملية السلام، لا بد للطرفين من ممارسة قدر هائل من ضبط النفس والكثير من الانضباط الذاتي في جميع مراحل المفاوضات المقبلة.

وكما قال أحد رجال الدولة البارزين منذ بضعة أيام أمام المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا:

> "بافتتاح هذه المفاوضات، يشرع الطرفان في عملية عبور يعلمان أنها محفوفة بالمخاطر. وبالتأكيد ستكون هناك هبّات ريح قوية وربما عواصف. ولكن لا يوجد خيار أمامهما غير القيام بتلك الرحلة. فالمصالحة والسلام والأمن الحقيقي والتنمية الاقتصادية تنتظرهما على الضفة الأخرى البعيدة".

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على خلاف المرات السابقة التي اجتمعنا فيها للنظر في قضية فلسطين، يسود هذه المرة إحساس بالتفاؤل الحذر إزاء إمكانية التوصل إلى حل لها أخيرا. إن مذكرة واي ريفر التي وقعها في واشنطن، العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، أعطت زخما جديدا لعملية السلام يدفع بها نحو إحراز تقدم.

في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر عقد اجتماع للخبراء بشأن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في جنيف استجابة للقرارات التي اتخذت في اجتماعات الدورة

الاستثنائية الطارئة العاشرة. ومن المأمول الآن، أن نتمكن نتيجة لهذه المداولات، من عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية. ومؤخرا جدا، أسعدنا أن إسرائيل، وفقا لاتفاقات واي، قد سحبت المزيد من قواتها من الضفة الغربية، وكجزء من الاتفاق العام، أفتتح أخيرا المطار الفلسطيني في غزة، مما منح السلطة والشعب الفلسطيني قدرا إضافيا من تقرير المصير والحكم الذاتي. ومن أكثر الأمور إثارة للتشجيع أنه، نتيجة لمذكرة واي ريفر، تقرر البدء في محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل القريب.

إن تنشيط عملية السلام أدى بوضوح إلى تجديد الأمل لدى شعوب الشرق الأوسط ومنحها الفرصة أخيرا لحل الأمور التي شكلت مصدر عذاب لها وللمنطقة والمجتمع الدولي مدة ٥٠ سنة. إن حكومة غيانا تحث كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنفيذ الكامل ليس فقط للاتفاقات التي تم التوصل إليها في واي الشهر الماضي، وإنما أيضا الاتفاقات الأخرى التي أبرمت على مر السنين. إن ما ضاع بالفعل من الوقت كثير والأخطار الماثلة كبيرة إلى الحد الذي لا يمكن معه السماح بضياع هذه الفرصة الفريدة جدا. ولهذا السبب، فإن أية محاولة أخرى لوقف تنفيذ هذه الاتفاقات يجب أن يدينها المجتمع الدولي بشدة ويثني الراغبين فيها عن الإقدام عليها. إن الأمم المتحدة، التي ما فتئت تشارك في هذه القضية، يجب أن تظل حريصة على كفالة أن يعمل الطرفان المعنيان مباشرة معا للوفاء بالتزاماتهما المشتركة.

ومن الضروري الآن إنشاء آلية ملائمة للتصدي للمشاكل وحالات سوء الفهم التي من المرجح أن تنشأ. وفترة الركود التي دامت ١٩ شهرا قبل اتفاق واي أظهرت أن العودة إلى التعنت والقيام بمناورات من طرف واحد يأتيان بنتائج معاكسة لتقدم العملية. وينبغي لكلا الطرفين أن ينشئا علاقة العمل التي قاما بإحيائها في واي وأن يحافظا على روح حسن النية والقبول بالحلول الوسطى التي سادت ذلك الاجتماع. وما من شك في أن الاتصال المستمر والمنفتح بينهما سيساعد في استمرار عملية السلام.

وقد يبدو أن هذا كله سبق تكراره، ولكن نظرا للحالة التي طال أمدها في الشرق الأوسط، غالبا ما تقوم الحاجة إلى تذكير الأطراف، بل المجتمع الدولي، بأن يواصلوا التركيز على ما ينبغي عمله لتحريك الأمور. فمسألة فلسطين يجب أن تُحل بسلام عادل وشامل وأكيد، ولكي يتحقق ذلك يتعين ليس فقط السماح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف، بل أيضا حسم النزاعين بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان، إذ أنهما يرتبطان بصلب المسألة. وعليه، فإن المحادثات بين الأطراف ينبغي أن تستأنف في إطار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). إن عملية السلام تستند بصورة كبيرة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ولا يمكن إغفال هذا المبدأ أو التخلي عنه في أي وقت.

ومع استمرار السعي إلى حسم هذه المسائل يذكرنا تقرير الأمين العام عن البند بالمحنة المفجعة للشعب الفلسطيني. وبالرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تطالب إسرائيل بوقف قمعها، فإن هذه الدولة تواصل الأنشطة الاستيطانية في فلسطين والأراضي المحتلة. وتجري بصورة مستمرة مصادرة الأراضي والأملاك الفلسطينية والعربية ويهدم كل يوم العديد من المنازل. ولا يزال الآلاف من الفلسطينيين في غياهب السجون في إسرائيل حيث تحفل التقارير الحية بوصف تعذيبهم وإيذائهم. والآن وقد وسعت إسرائيل حدود مدينة القدس وأنشأت مظلة بلدية لإدارتها، يُخشى أن يؤدي هذا التطور إلى زيادة سوء محنة الفلسطينيين. ومن المحزن جدا، بطبيعة الحال، الأثر السلبي الذي يترتب على الاقتصاد الفلسطيني بسبب إغلاق الضفة الغربية وغزة خلال العام، وانقطاع المياه على نحو متواصل، مما أثر على الإنتاج الزراعي والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الفلسطينيون تحقيق سلام مستتب، لا شك في أن ظروفهم الراهنة تتطلب اهتماما عاجلا. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في مستطاعه للتخفيف من الصعوبات التي لا يزال يتعرض لها الفلسطينيون.

وإذ نحتفل بتضامننا مع قضيتهم اليوم، يسر غيانا حكومة وشعبا أن تجدد التزامها بتقديم الدعم الكامل، ونعتقد أن الشعب الفلسطيني سينجح في نضاله في نهاية المطاف، إذ أنه وكما دلل التاريخ المرة تلو الأخرى، فإن العدل سيسود على الظلم في النهاية.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بنضال الشعب الفلسطيني لنيل تقرير المصير والاستقلال الوطني.

ويعتقد وفدي أن تسوية مسألة فلسطين وإحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط عمليتان مترابطتان. ويتطلب تحقيق السلام الدائم ما لا يقل عن الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاعتراف بها والاستعادة الكاملة لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في دربان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لقد أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز مجددا تأييدهم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كذلك أكدوا مجددا على مطالبتهم بانسحاب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، وأكدوا مجددا على موقفهم بشأن القدس المحتلة، والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وبالرغم من الاستفزازات وأعمال العنف العديدة من جانب الذين يعارضون السلام، وبالرغم من المأساة التي يبدو أن لا نهاية لها والمتمثلة في إزهاق الأرواح وتأخير التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فإن الموضوع الثابت في المفاوضات من مدريد إلى أوسلو وحتى واي ريفر، كان "الأرض مقابل السلام". ولذا، فإن محاولات الاستعاضة عن سياسة "الأرض مقابل السلام" بـ "الأمن مقابل السلام" ستؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة حدة التوتر وانعدام الاستقرار في المنطقة وفيما يتجاوزها.

وترحب جنوب أفريقيا بالتوقيع في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق واي ريفر بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات. ومرة أخرى تدلل عملية واي ريفر على أنه من خلال الحوار المستمر وحده سيكون الطريق سالكا نحو تحقيق حل شامل وعادل ومنصف لمسألة فلسطين والصراع في الشرق الأوسط.

ولكن، وكما دللت الأحداث التي تلت اتفاق واي ريفر، فإن هذه الخطوات الإيجابية لا تشكل في حد ذاتها قدرا من التقدم المستمر. فهذا يتطلب من الأطراف في الاتفاقات الاضطلاع بتنفيذ القرارات المتفق عليها بأمانة وبطريقة عملية. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تشيد بتأكيد الجانب الفلسطيني مجددا على التزامه بتنفيذ أحكام اتفاق واي ريفر وجميع الاتفاقات السابقة.

إلا أن قبول الحكومة الإسرائيلية المشروط لاتفاق واي ريفر والافتقار الواضح من جانبها للالتزام السياسي والأخلاقي بتنفيذ جميع التزاماتها ما زالا يمثلان اتجاها مثيرا للانزعاج.

ولذا، فإننا نناشد الحكومة الإسرائيلية أن تكف عن ارتكاب الأعمال الاستفزازية وانتهاك نص وروح الاتفاقات وأن تتوقف عن انتهاج السياسات والممارسات المستمرة المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية الجديدة التي تستهدف تغيير الواقع الديمغرافي. وأنها لمسألة تثير بالغ القلق أيضا أن يظل الفلسطينيون عرضة للتدابير القمعية والتقييدية التي تقيد حرية حركتهم وتضر بنشاطهم الاقتصادي.

إننا ندين بقوة ارتكاب حوادث العنف التي تستهدف تعطيل الحافز الإيجابي الذي تولد بعد اتفاق واي ريفر ونؤكد مجددا على مناشداتنا الأخيرة لجميع الأطراف المعنية بألا تسمح لأعمال لها هذا الطابع، يرتكبها المتطرفون، بحرف عملية السلام عن مسارها.

ولا يزال وفدي يحدوه الأمل بأن تتخذ قرارات شجاعة وجسورة تؤدي إلى تحقيق التقدم الذي سيفضي في نهاية المطاف إلى السلام في جميع المجالات، وسيصوت مؤيدا مشاريع القرارات المعروضة علينا.

السيد العربي (مصر): يتذكر العالم يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذا العام يحيي العالم الذكرى الخمسين لبداية المعاناة الفلسطينية، النكبة، كما يطلق عليها أبناء الشعب الفلسطيني، واللجوء والشتات للملايين من أبناء هذا الشعب.

ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اعتمدت الجمعية العامة قرارها رقم ١٨١ (د - ٢) الذي غير وجه التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، وقسم فلسطين إلى دولتين: إحداهما يهودية والأخرى لعرب فلسطين من مسيحيين ومسلمين. كما أنشأ القرار نظاما قانونيا مستقلا لمدينة القدس.

وقامت الدولة اليهودية بعد اعتماد القرار بعدة أشهر. وجاء في إعلان قيام إسرائيل أنها تقوم على قوة قرار الجمعية العامة؛ ولكن الدولة العربية لم تر النور حتى الآن لأسباب وظروف عديدة لن يتسع المجال لتناولها جميعا في هذا البيان.

ومرت بالمنطقة أعوام خمسون. ودارت حروب عدة. وأبرمت اتفاقيات سلام. وقضية شعب فلسطين لا تزال مطروحة على الجمعية العامة.

وأجد من المهم التذكير بهذه الخلفية لجانب أساسي من القضية الفلسطينية حتى يتضح للجميع دور الأمم المتحدة الأصيل في تناولها، والمسؤولية التاريخية للمنظمة في معالجتها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لها، وهو ما سوف يتحقق بقيام دولة فلسطين.

بعد مرور خمسة عقود على بداية النزاع العربي الإسرائيلي، يدرك المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن القضية الفلسطينية هي جوهر هذا النزاع. وبدون التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية فإن منطقة الشرق الأوسط ستظل، مع الأسف الشديد، منطقة يسودها التوتر وعدم الاستقرار.

من المهم أيضا أن يكون لدى الجانب الإسرائيلي نفس الإدراك، حتى لا يقع أحد تحت انطباع واهم بأن حلولا مؤقتة يمكن أن توفر سلاما طويل الأمد، أو أن اتفاقيات جزئية يمكنها أن تقوم مقام التسوية الدائمة الشاملة للقضية الفلسطينية. فالسلام المطلوب لمنطقة الشرق الأوسط هو السلام الشامل والدائم والعادل الذي يؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الطبيعية، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو).

بعد ١٩ عاما من التسويف والمماطلة والتعطيل من جانب الحكومة الإسرائيلية، وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ما هو نتيجة لجهد أمريكي دؤوب يستحق منا التقدير - مذكرة تفاهم - مذكرة واي ريفر - لتنفيذ عدد من الترتيبات التي كانت متضمنة في الاتفاقات الانتقالية السابقة.

ومصر ترحب بتنفيذ هذا الاتفاق، وبأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الجانبين، وترجو أن يتم تنفيذه بدقة وفي الإطار الزمني المحدد له. وتؤكد مصر في نفس الوقت على وجود عدد آخر من الترتيبات الانتقالية التي يتعين الانتهاء منها قبل الانتقال إلى مفاوضات التسوية النهائية، وأهمها انسحاب المرحلة الثالثة، والممر الآمن بين الضفة الغربية وغزة، وتشغيل ميناء غزة، وعدد آخر من الأمور.

ومصر تتابع عن قرب تطورات تنفيذ مذكرة تفاهم "واي ريفر". وأتقدم في هذا الصدد بأحر التهنئة إلى وفد فلسطين الشقيق بمناسبة بدء تشغيل مطار غزة الدولي في ٢٤ من الشهر الحالي.

من المؤسف أن نجد أن الحكومة الإسرائيلية تقوم بعدد من الإجراءات أحادية الجانب بهدف دعم موقف مستوطنيها غير القانوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، مخالفة بذلك كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك لالتزاماتها الدولية، بصفتها قوة الاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال، ضمن أمور أخرى، نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وفي هذا الإطار، تتابع مصر بقلق عميق الأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام حول مساع محمومة تقوم بها دوائر وشخصيات إسرائيلية عديدة لتثبيت واقع إسرائيلي غير قانوني وغير شرعي في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتتكرس تلك المساعي بتصريحات لمسؤولين داخل الحكومة الإسرائيلية نفسها تشجع مستوطنيها على الاستيلاء على المزيد من الأراضي بالقوة. وإذ تبدي مصر أسفها الشديد لمثل تلك التصريحات المحرضة التي تتجاهل أحكام القانون الدولي، فإنها تناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

يجب التركيز هنا على حقيقة هامة هي أن من المستحيل إقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط مع استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وموقف مصر في هذا الموضوع واضح تماما: فمصر وقعت معاهدة سلام عام ١٩٧٩ مع إسرائيل استعادت بمقتضاها كامل أرضها بدون أية مستوطنات إسرائيلية فوقها. وهو ما يشكل سابقة أساسية في إقرار السلام بين إسرائيل والأطراف العربية، ويمثل في نفس الوقت التفسير السليم لقرار

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وهذا الأمر يضع على مصر مسؤولية كبيرة في رفض أية مساع إسرائيلية لفرض الاستيطان على الطرف الفلسطيني باعتباره أمرا واقعا يتحتم عليهم قبوله. فأسس السلام الذي أقامته مصر مع إسرائيلي هي: أولا، تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك يقضي بأن يتم الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة؛ ثانيا، إخلاء الأراضي من أية مستوطنات إسرائيلية؛ ثالثا، إقامة ترتيبات أمنية متبادلة. وترى مصر أن هذه الأسس يجب أن تطبق على السلام بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى أيضا.

من الخطورة بمكان أيضا ما نلاحظه من إجراءات إسرائيلية منتظمة ومكثفة لتغيير الطبيعة الجغرافية والديمغرافية لمدينة القدس، سواء بمحاولة إفراغها من سكانها الفلسطينيين ودفعهم لمغادرتها، أو بتكثيف حركة إنشاء وتوسيع المستوطنات داخل القدس الشرقية وحولها لتكريس ضمها غير القانوني لإسرائيل. وبذلك تضرب إسرائيل عرض الحائط بالواقع الثابت في العلاقات الدولية والذي تنطلق به كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبصفة خاصة قراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. كما تتجاهل إسرائيل هنا ما سبق أن وافقت عليه في إعلان المبادئ الموقع في أوسلو من أن مستقبل مدينة القدس هو أحد الموضوعات التي ستشملها مفاوضات الوضع النهائي.

وقبل أن أختتم بياني اسمحوا لي أن أعرب عن استيائي الشديد حول ما جاء في بيان ممثل إسرائيل أمام الجمعية العامة بالأمس. إن السلام يتطلب منا جميعا، عربا وإسرائيليين، تنحية الخلاف التاريخي جانبا وغض النظر عن الماضي بكافة ما يحتويه من سلبيات، والتطلع بأمل إلى المستقبل، بكل ما يمكن أن يأتي به من إيجابيات. ومن الواضح أن بيان وفد إسرائيل جاء متعارضا مع متطلبات السلام.

لقـــد جال بنا البيان في أزقة التاريخ البعيد، واحتوى على مغالطات عديدة لا تخفى على أحد. ولا أعتـــزم الرد على ممثل إسرائيل بالتفصيل. ولكن هناك حقائق تاريخية أساسية تتعلق بمصر وتتعلق بالمنطقة ينبغي أن أوضحها، وهي، بإيجاز:

أولا، إن قيادات فلسطين العربية تحت الانتداب، وكانت تمثل ما يزيد على ٦٥ في المائة من سكان فلسطين، أي أغلبية السكان، هي التي طالبت مساعدة الدول العربية عام ١٩٤٨، إعمالا لحق الدفاع الشرعي الجماعي، والحيلولة دون فقدان المزيد من الأراضي بعد أن وجدت نفسها عاجزة أمام حملات الجماعات الإرهابية الصهيونية، مثل جماعات أرغون وشتيرن، التي يعلم الجميع أنها المسؤولة عن اغتيال الكونت برنادوت، مندوب الأمين العام إلى فلسطين. هذا هو التاريخ.

ثانيا، إن الضفة الغربية وغزة ليست أراضي متنازعا عليها، كما يدعي ممثل إسرائيل. بل هي أراض محتلة تحتلها إسرائيل. هذا هو ما تؤكده قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام القانون الدولي. وينبغي على إسرائيل أن تنسحب منها.

ثالثا، إن قطاع غزة لم يكن تحت الاحتلال المصري كما يدعي ممثل إسرائيل. إن مصر تولت إدارة القطاع بصفة مؤقتة طبقا لاتفاقية الهدنة التي وقعتها مع إسرائيل في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، والتي أقرها مجلس الأمن في اجتماع لاحق، وذلك إلى حين التوصل إلى السلام في المنطقة. وهذا ما تم بالفعل. ولا توجد شبه مقارنة بين إدارة مصر المؤقتة للقطاع واحتلال إسرائيل له. وهذا هو التاريخ.

رابعا، إن التاريخ سوف يذكر أن اسرائيل هي التي قامت، بالتآمر مع دول أوروبية عام ١٩٥٦، بالهجوم على مصر. وسيذكر التاريخ أيضا أن اسرائيل، بغض النظر عما يذكره الآن ممثل اسرائيل، هي التي بدأت بالهجوم على مصر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، هجوم مرتَّب، هجوم منظَّم، هجوم مخطط له منذ أعوام، كما أقر بذلك الاسرائيليون أنفسهم في كتب وشهادات موجودة أمام الجميع. وهذا هو التاريخ.

النقطة الخامسة، بالنسبة إلى المغالطات التي أثارها ممثل اسرائيل حول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، فيكفي الرد عليها ما ذكرته في هذا البيان. وأضيف إلى ذلك أن مجلس الأمن يعمل طبقا لأحكام الميثاق وطبقا لقواعد القانون الدولي، التي تقضي بأن الأراضي التي احتُلت يجب الجلاء عنها. إن المجلس لا يملك سلطة التصرف في أراضي الدول. وكما قيل في عام ١٩٦٧، بعد صدور القرار،

(تكلم بالانكليزية)

إن مجلس الأمن ليس سمسارا يشتري ويبيع أراضي بلدان أخرى.

(تكلم بالعربية)

لا أرغب أن يدخلنا ممثل اسرائيل في مجادلات لا داعي لها الآن، ولكنه أبى إلا أن يجاهر، وهو يقف هنا في معقل الشرعية الدولية، بآراء لا يمكن إلا أن تشكل مادة للاستهلاك المحلي داخل اسرائيل، ولكنها ليست مادة للعرض الدقيق الأمين أمام ممثلي المجتمع الدولي في الجمعية العامة.

إن المطلوب منا جميعا هو النظر إلى مستقبل أفضل يتحقق فيه السلام العادل والشامل للجميع.

ختاما، إن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية هي مفتاح تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وبدون التوصل إلى تلك التسوية ستظل المنطقة على شفا هوة التوتر والعنف وعدم الاستقرار. ومصر تسعى، بكل إمكاناتها، في سبيل تحقيق تلك التسوية العادلة. ونأمل أن تبرهن اسرائيل على جدية مماثلة في السعي لتحقيق السلام في المنطقة ليس فقط من خلال التوصل إلى حلول جزئية قصيرة الأمد، بل من خلال تسوية شاملة مرضية للجانب الفلسطيني الذي تحمّل طوال ٥٠ عاما معاناة لا بد أن تصل إلى نهايتها في القريب.

السيد وحيد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننظر اليوم مجددا في قضية فلسطين، بوصفها ظاهرة سنوية للجمعية العامة، وهو ما يبيّن التزامنا الجماعي الثابت بإيجاد حل دائم لهذه المشكلة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ليس ممكنا إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط من دون تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. وإن إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية ضروريان لإحراز أي تقدم ذي مغزى في عملية السلام.

إن تأييد باكستان للكفاح العادل من أجل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني معروف جيدا. فنحن ندعو دائما إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي توفّر الإطار لإحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

والمجتمع الدولي يراقب عن كثب التطورات الأخيرة في المفاوضات بين اسرائيل والسلطات الفلسطينية. ونحن مرتاحون للتقدم المحرز نحو استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وإبرام مذكرة نهر واي بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. فالاتفاق يجب أن يُنفذ تنفيذا كاملا بغرض الحفاظ على جو الثقة الذي نعتقد أن من شأنه أن يمكنهما من المضي قدما في إجراء مفاوضات الوضع الدائم مثلما تنص عليه اتفاقات أوسلو.

ونلاحظ مع التقدير التصميم السياسي للقيادة الفلسطينية وسياساتها الرزينة لمتابعة قضية السلام بعدالة، الأمر الذي ينبغي أن يكون موضع احترام من الجميع. ونود مرة أخرى أن نؤكد مجددا تأييدنا الصادق للقيادة الفلسطينية في جميع الجهود التي تبذلها من أجل إحلال سلام دائم.

إن الأهمية الخاصة التي تتصف بها المدينة المقدسة للقدس الشريف، بالنسبة للمجتمع الدولي عامة والأمة الإسلامية خاصة، لا تقتضي شرحا. ونحن نعتقد أن القدس الشريف التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تظل لُب أية تسوية شاملة. وليس ممكنا إحلال سلام دائم من دون عودة القدس الشريف وجميع الأراضي المحتلة إلى الشعب الفلسطيني.

ونرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠" في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال، الأمر الذي يبيّن بوضوح التزام المجتمع الدولي بشعب فلسطين وازدهاره. ويجب أن تستجيب السلطات الاسرائيلية للمناشدة التي يتضمنها القرار حيال كفالة الوصول الآن ومن دون عراقيل إلى الأماكن المقدسة في بيت لحم للمؤمنين من جميع الأديان وللمواطنين من جميع الجنسيات. ويحدونا أمل وطيد في أن يمد المجتمع الدولي يد التأييد والتعاون لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠، ولا سيما البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة، حتى يتسنى تنفيذ المشروع مثلما ينص عليه مرفق وثيقة الجمعية العامة A/53/141 المؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية بحاجة إلى مساعدة اقتصادية كبيرة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء اقتصاده المدمَّر. ومن المحتم على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، أن يواصلا تشجيع عملية السلام ومساعدتها ودعمها، وأن يوفرا المساعدة العاجلة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

في الختام أود أن أؤكد مجددا لأشقائنا الفلسطينيين أن باكستان ستواصل تقديم دعمها المبدئي الثابت لكفاحهم العادل من أجل إعمال حقهم المشروع في الوجود المتمتع بالسيادة؛ ولرغبتهم في العيش في سلام بشرف وبكرامة.

السيد الحشاني (تونس): إن تناول الجمعية العامة "لمسألة فلسطين" في موعدها السنوي الذي دأبت عليه منذ نصف قرن، يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنظر لما تنطوي عليه المرحلة الحالية من خطورة ودقة في الأراضي المحتلة وفي منطقة الشرق الأوسط عامة.

فبمرور السنين، وخاصة منذ إبرام اتفاقيات أوسلو واتفاق إعلان المبادئ والاتفاقيات التي تلتها، وما فتحته من آمال ومن آفاق أمام إحلال سلم عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح من المتأكد أكثر فأكثر الإسراع بتجسيد تلك الأهداف ميدانيا بما يكرس الدينامية السلمية لغير رجعة ويمكّن من الوصول إلى الغايات المنشودة.

ومن على هذا المنبر بالذات وعلى غرار عديد من الدول المحبة للسلام، كانت تونس تنبّه إلى ما يحدق بالمنطقة من مخاطر الانفجار من جراء ما تردت فيه مسيرة السلام من مأزق يهدد بانتكاسها نتيجة عدم وفاء الحكومة الاسرائيلية بالتزاماتها في إطار الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني وتوقفها عن التفاوض على الجبهتين السورية واللبنانية وهو تنكر واضح لمرجعية مسيرة السلام وللمبادئ التي قامت عليها وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى ضوء ذلك فإن تونس تسجل أهمية إبرام مذكرة اتفاق "واي ريفر" في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وهي تقدر الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ذلك الاتفاق.

إن التطورات السلبية التي شهدتها مسيرة السلام في السنتين الماضيتين تبرز أهمية تنفيذ كل طرف للتعهدات التي قطعها على نفسه في إطار الاتفاقيات المعقودة. وليس خاف على أحد أن نجاح أية اتفاقية يقاس بمدى وفاء الأطراف لها وتقيدها بمقتضياتها؛ وفي حين أن الجانب الفلسطيني قد أوفى بكافة التزاماته التعاقدية فإن اسرائيل ظلت تراوغ وتتنصل من واجباتها. وعليه، فإنه يتعيّن اليوم على اسرائيل أن تتقيد تقيدا كاملا ولا مشروطا بمذكرة التفاهم التي أمضتها. وهي مذكرة تؤكد ما جاءت به الاتفاقيات السابقة القائمة. وعلى الحكومة الاسرائيلية أن تضع حدا لسياسة المماطلة وأن تظهر ما يلزم من حسن النية الضرورية لإنجاح كل مسار تفاوضي ولبناء الثقة مع الجانب الفلسطيني وذلك بتوخي الأمانة والوفاء بما يقع على عاتقها من تعهدات.

وفي هذا الإطار فإن اسرائيل مطالبة بإنجاز ما عليها من عمليات ومراحل الانسحاب المقررة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي مطالبة كذلك بأن تشرع دون تأخير في مفاوضات الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني بغية اتمامها قبل نهاية المرحلة الانتقالية في أيار/ مايو ١٩٩٩.

كما يتعيّن على اسرائيل أن تقلع عن كافة الأعمال الأحادية الجانب التي من شأنها التأثير على نتائج تلك المفاوضات، بما في ذلك بالخصوص الكف عن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي القدس الشرقية. كما أنه يتوجب على اسرائيل أن تضع حدا لكافة أعمالها غير القانونية الأخرى الهادفة إلى تغيير البنية الديمغرافية لمدينة القدس وإلى طمس معالمها العربية والإسلامية بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ويتنافى واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب. ويتحتم كذلك على اسرائيل العدول نهائيا عن كل أشكال سياسة فرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني ومحاصرته اقتصاديا وغير ذلك من الممارسات اللاقانونية، مع ضرورة إطلاق سراح المساجين السياسيين الفلسطينيين، كما جاء في الاتفاقيات المبرمة.

كما أن على اسرائيل إثبات حسن نيتها مع الأطراف العربية الأخرى بعودتها لمائدة التفاوض مع سوريا ولبنان بما يمكّن هذين البلدين الشقيقين من استرجاع كافة أراضيهما المغتصبة - الجولان وجنوب لبنان - تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد أكد سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية أنه لا بد من وقاية مسيرة السلام من كل انقطاع أو تراجع. ذلك لأن مستقبل المنطقة بأسرها رهين تحقيق السلام العادل والشامل والدائم. وإن

المجموعة الدولية مدعوة إلى مواصلة اليقظة والحزم في إطار جهودها الرامية إلى إقامة السلام المنشود في الشرق الأوسط.

وأريد هنا أن اقتبس جزءا من رسالة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة اليوم التضامني مع الشعب الفلسطيني:

"تدعو تونس المجتمع الدولي، وبخاصة راعيي السلام والاتحاد الأوروبي، إلى مضاعفة الجهد لمزيد دعم مسيرة السلام وتعزيز الشرعية الدولية التي انبنت عليها، بما من شأنه أن يوفر المناخ الضروري لإيجاد حل عادل وشامل ودائم يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واسترجاع سوريا ولبنان لأراضيهما المحتلة وعيش كافة شعوب المنطقة في أمن وسلام وازدهار".

كما أن لمنظمة الأمم المتحدة وبالذات الجمعية العامة مسؤولية دائمة إزاء الشعب الفلسطيني يجب أن تواصل الاضطلاع بها. إذ أن من بين الدولتين اللتين أعطتهما سنة ١٩٤٧ شهادة الميلاد قامت الدولة اليهودية فقط أما الدولة الفلسطينية فلم تقم بعد، وأن الشعب الفلسطيني ما زال يطمح لقيام دولته وعلى أراضيه. وفي هذا السياق فإننا نبارك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في شهر تموز/يوليه الماضي والقاضي بتعزيز صفة فلسطين كمراقب في منظمة الأمم المتحدة.

إن لمنظمة الأمم المتحدة دور الضامن والحامي لأسس الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط بصفة عامة، وهو دور سياسي يجب أن يتواصل. وبالتوازي مع ذلك، فإن للأمم المتحدة دورا آخر متميزا يتعيَّن كذلك استرساله ودعمه، وهو دور التحسيس لتعبئة الموارد الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني اقتصاديا وضمان مساهمة جهاز الأمم المتحدة في تلك المساعدة وتنسيقها. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة رافد هام من روافد الجهود الرامية لإحلال السلام. وإننا نهيب بالمجموعة الدولية من منظومة أممية ودول مانحة أن تواصل دعمها للشعب الفلسطيني ومساعدته على النهوض بظروف معيشته، وأن تؤازر جهود السلطة الفلسطينية في التأسيس لتعبئة الموارد والقدرات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تونس ما فتئت تساند مسيرة السلام في كل مراحلها وتدعم تقدمها انطلاقا من مناصرتها للحق وللعدل ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل استرجاع حقوقه المشروعة كاملة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس. وفي الوقت الذي تحيي فيه الأمم المتحدة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فإن تونس تؤكد أنها سوف تظل سندا ثابتا وقويا لهذا الشعب في نضاله من أجل تجسيم حقه في تقرير مصيره وفي العيش الكريم.

وفي الختام، أريد أن أشيد بالدور النشيط الذي تقوم به اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف برئاسة السفير إيبراكا من أجل النهوض بتلك الحقوق والدفاع عنها وهو ما يشهد عليه تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة حول أنشطتها المتنوعة خلال السنة المنصرمة.

السيد دانيش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ظلت القضية الفلسطينية طوال أكثر من نصف قرن واحدا من أبرز شواغل المجتمع الدولي. ولا تزال القضية الفلسطينية ومحنة الشعب الفلسطيني تشكلان مصدرا أساسيا للقلق ليس بالنسبة للدول الإسلامية فحسب، بل كذلك للعديد من أمم العالم الأخرى. ولذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن المأساة الفلسطينية والنكبات التي واجهها الشعب الفلسطيني، بسبب الاحتلال والقمع الإسرائيليين، ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي أعلى أولوية واهتمام، وخاصة هذه الجمعية، بوصفها الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وأعلى الهيئات العالمية سلطة.

ونلاحظ مع الارتياح الإسهام البارز الذي قدمته الجمعية العامة في التصدي للقضية الفلسطينية وذلك بعقدها للدورة الاستثنائية الطارئة واعتمادها لقرارات هامة للغاية، خاصة بعد ما أصبح مجلس الأمن عاجزا عن الوفاء بمسؤولياته بسبب ممارسة حق النقض من جانب أحد أعضاء المجلس. وقد دفعت ممارسة حق النقض الجمعية العامة إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لمناقشة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأصدرت الدورة الاستثنائية الطارئة قرارات هامة - وخاصة القرار دإط - ٥/١٠ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨

والذي كررت فيه جملة أمور منها إدانتها لعدم امتثال النظام الإسرائيلي لأحكام القرارات السابقة، وتشديدها على ضرورة قيام إسرائيل بالتنفيذ التام والفوري لجميع المطالب الواردة في تلك القرارات. وأوصى القرار أيضا بعقد مؤتمر بشأن اتخاذ تدابير لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لضمان حماية الشعب الفلسطيني.

ومن دواعي الأسف أن الغضب الدولي وإدانة إسرائيل، لم يغيرا من نمط سلوكها غير الإنساني تجاه الشعب الفلسطيني وسياساتها غير القانونية في الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، يقدم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوارد في الوثيقة A/53/35، صورة مؤلمة للحالة الراهنة في الأراضي المحتلة تتميز بممارسات وحشية، وبجميع ما يمكن أن يخطر على الخيال من أساليب يتبعها النظام الإسرائيلي لحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة.

ويشير التقرير إلى عدد كبير من حالات مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تنفيذا للسياسة الإسرائيلية المعلنة. ونتيجة لسياسة الاستيطان غير الشرعية، أجبر آلاف الفلسطينيين على مغادرة أرض أجدادهم أو تم تشريدهم. ويسرد التقرير أيضا تفاصيل قيام المستوطنين الإسرائيليين في مناسبات عديدة بإثارة مواجهات عنيفة مع السكان المدنيين الفلسطينيين، وانتقالهم غير القانوني إلى مناطق فلسطينية واحتلالهم لمواقع بالقوة أو شروعهم في بناء مساكن جديدة تحت حماية الشرطة الإسرائيلية.

واستمرار احتجاز آلاف السجناء الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية استرعى اهتمام المجتمع الدولي الذي قابله بالإدانة. وأكدت الهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان أن المعتقلين هؤلاء ظلوا يتعرضون للتعذيب النفسي والجسدي من جانب السلطات الإسرائيلية، مما أدى إلى تدهور كبير في حالتهم الصحية. ويجب أن يجبر النظام الإسرائيلي على الاستجابة إلى دعوة المجتمع الدولي لوقف المعاملة السيئة للسجناء، وإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة المبعدين وإنهاء الممارسة الشائنة المتمثلة في العقاب الجماعي.

ويزداد الشعور بالألم عندما نتذكر أن أربعة ملايين فلسطيني ما زالوا يعيشون في الشتات في مخيمات اللاجئين، في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. ويجري تنفيذ السياسة الإسرائيلية القائمة على الترهيب والاحتلال بالقوة، فضلا عن استخدام القوة المفرطة، بطريقة تهدف إلى إدامة حالتهم كلاجئين. ولا شك أن استمرار هذه الحالة غير العادلة سيطيل من أمد معاناتهم. ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يضع نهاية لهذه الحالة الكئيبة.

وتعكس الحالة الاقتصادية الفلسطينية مدى المشقة والبؤس. وقد أدت التدابير غير القانونية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك تطبيق قيود مجحفة على الخدمات العامة وإغلاق الأراضي وفرض قيود على حركة الأشخاص والبضائع، إلى تدهور مريع في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني.

والقضية الفلسطينية لن تعالج كما ينبغي دون معالجة مسألة القدس الشريف، ذات الأهمية العليا بالنسبة للعالم الإسلامي بأكمله. وقد أثارت السياسة الإسرائيلية المتعنتة الرامية إلى تغيير الطابع الإسلامي للقدس من خلال عملية مستمرة ومطردة لتهويد المدينة، سخط وألم المسلمين في جميع أنحاء العالم. إن الاستمرار في استخدام النفق الذي فتح قرب المسجد الأقصى في عام ١٩٩٦، وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، وما أعلن عنه مؤخرا من إنشاء مظلة بلدية جديدة، توسّع حدود القدس وتبسط نطاق السلطات الإدارية للبلدية غير المشروعة على المناطق المجاورة، تشكل ممارسات الهدف منها تغيير التكوين القانوني والديني والديمغرافي لمدينة القدس الشريف المقدسة، وبالتالي تثبيت الأمر الواقع في هذا الشأن. وهذه الأعمال والسياسات ظلت تنفذ في انتهاك صارخ لشتى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وإن منظمة المؤتمر الإسلامي، وبسبب وجودها بالذات تدين بهلرد المسلمين على حرق المسجد الأقصى في عام ١٩٦٩، ظلت دائما تدين الأعمال الإسرائيلية وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية في القدس.

ولا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تحمل آثار الجراح والظلم نتيجة للسياسة الإسرائيلية التوسعية. إن عزم إسرائيل على بسط هيمنتها على كل المنطقة، عن طريق العدوان والاحتلال والإرهاب، يكاد لا يحتاج إلى بيان. واستمرار احتلالها لفلسطين وجنوب لبنان

ومرتفعات الجولان السورية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، يمثل سياسة إسرائيلية ثابتة تقوم على الهيمنة والعدوان. واستمرار تفجر الحالة في جنوب لبنان زادت من تدهوره البيانات العامة الصادرة في الآونة الأخيرة عن السلطات الإسرائيلية المتسمة بالتشدد والرامية إلى إدامة العدوان والاحتلال.

ويجري اتباع نفس السياسة عن طريق تعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الأسلحة النووية التي تستمر بلا كابح. بديهي أن النزعة العسكرية الإسرائيلية وترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، اللتين أطاحتا بجميع مبادرات وآليات نزع السلاح في المنطقة، تفرضان تهديدا كبيرا وخطرا على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. ورفض إسرائيل الانصياع للمعاهدات المتفق عليها دوليا وقبول نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال عقبة أمام تهيئة مناخ آمن ومأمون في المنطقة.

إن السياسات والممارسات الإسرائيلية، التي لم تُسرد إلا بشكل جزئي، زعزعت إلى حد خطير الوضع المتفجر فعلا في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بسياسة العدوان، والإرهاب الصادر عن الدولة، والاحتلال، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية والتوسع، فإنها لا تزال القاعدة، والوضع المظلم القائم اليوم سيستمر.

أود أن أختتم بياني بالاقتباس من ملاحظات الرئيس خاتمي من على هذه المنصة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر من هذا العام بما يلي:

"إن استتباب الأمن والسلام في الشرق الأوسط، بكل ما يحمله من ضرورة، لن يتحقق إلا بالاعتراف بحق جميع الفلسطينيين في السيادة على أرض آبائهم وأجدادهم. ويجب أن يكون القدس الشريف المحتل الآن بيتا للتفاهم والحوار. وصوت القدس المنبعث من أعماق التاريخ هو صوت بطبيعته معارض للعنصرية والصهيونية. وبوسع الديانات التوحيدية أن تعيش معا في القدس الشريف بسلام، ولكن الحكم الإسرائيلي ذاته هو الذي يجعل هذا التعايش مستحيلا". (A/53/PV.8، ص ٦)

السيد ثيرون (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبلغكم بمدى سرور وفد بلادي إذ يتمكن من المشاركة في هذه المناقشة في وقت يمسك فيه العالم كله أنفاسه بسبب العلامات الإيجابية التي تلمح إلى إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة لقضية فلسطين، قائمة على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأحد الدروس الهامة التي تعلمها بلدي خلال كفاحه الطويل من أجل الاستقلال هو ألا يتخلى عن الأمل أبدا وأن يواصل تحليه بالشجاعة في السعي إلى تحقيق الحرية. وهذا السعي، بالنسبة لناميبيا، أتى أكله، ولهذا نشعر اليوم بالاطمئنان تجاه آخر التطورات فيما يتعلق بسعي فلسطين إلى تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة.

إن التوقيع على مذكرة واي ريفر يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لم يكن يؤذن باعتماد لتدابير ستدفع بعملية السلام إلى الأمام فحسب، وإنما وفّر أيضا بالتأكيد للعناصر الفاعلة أدوات جديدة وفرصة ذهبية لضمان أن السلام الدائم الحقيقي ستتمتع به المنطقة. ولذلك، نرحب بالجهود التي يبذلها الطرفان لتنفيذ المذكرة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة نشر القوات والترتيبات الأمنية. وإن تعهد الطرفين باستئناف مفاوضات الوضع النهائي يستحق الترحيب، ونحن ندعو الطرفين - وعلى وجه الخصوص إسرائيل - إلى عدم اتخاذ تدابير قد تهدد نتائج هذه المفاوضات. وفي الوقت نفسه، نحث راعيي عملية السلام ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على أن يضاعفوا الآن أكثر من أي وقت مضى جهودهم لدفع العملية إلى الأمام.

ووفدي، باعتباره عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يؤيد تأييدا تاما تقرير رئيس اللجنة. ونود، بوجه خاص، أن نؤكد أهمية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، الضروريين للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، نتشاطر القلق حول حالة حقوق الإنسان السلبية والظروف الإنسانية المتدهورة في الأراضي المحتلة.

لا تزال ناميبيا ملتزمة بتوفير الدعم الثابت للتوصل إلى حل سريع لقضية فلسطين. ولهذا تعهدنا باستضافة الاجتماع الإقليمي الافريقي في وندهوك في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وسيسمى الاجتماع "الاجتماع الافريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" وسيسهم في إعلام الرأي العام الدولي وتعزيز العمل لدعم حل شامل

عادل دائم لقضية فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ووفد بلدي سيقصر في واجبه إن لم يهنئ، في هذا المحفل، منظمة التحرير الفلسطينية وجميع أبناء الشعب الفلسطيني وإن لم يعرب عن تضامنه معهم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفلنا به أمس.

وأخيرا، ستواصل حكومتي تقديم دعمها التام للأمين العام في مساعيه لضمان إسهام منظومة الأمم المتحدة بأقصى قدر ممكن في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، الضرورية لبناء السلم في كل أنحاء الشرق الأوسط.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أود في البداية ونحن نناقش البند المعنون "قضية فلسطين" أن أنقل إليكم تقدير وفد بلادي لكم على جهودكم التي تبذلونها تجاه القضية الفلسطينية منذ ترؤسكم أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. ولعل التوصل إلى توافق آراء حول مشروع قرار بيت لحم ٢٠٠٠ أحد ثمار تلك الجهود.

كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده الخيرة وسعيه الدؤوب لحل القضايا الدولية العالقة حرصا منه على حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما أغتنم هذه المناسبة لأعبر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها السفير إبرا دوجين كا عن تقديرنا لجهودهما النبيلة التي يبذلانها خدمة للقضية الفلسطينية العادلة ولتمكين الشعب الفلسطيني من نيل كامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في ممارسة حقها في تقرير المصير، وهو ما لم يتحقق للشعب الفلسطيني حتى الآن.

ومن المفارقات العجيبة أن تحتفل جميع شعوب العالم بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوقت الذي يجتر فيه الشعب الفلسطيني الألم والأسى بمناسبة مرور خمسين عاما على احتلال أراضيه وطمس هويته وتشريد معظم أبنائه. كما أن إسرائيل احتفلت قبل فترة وجيزة بمرور خمسين عاما على قيامها، وهي الفترة التي ظل الشعب الفلسطيني خلالها يرزح تحت نير الاحتلال البغيض. إن على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية وأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني. ففي الوقت الذي أعطى فيه قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إسرائيل الحق في الوجود، لا يزال الشعب الفلسطيني يناضل من أجل إقامة دولته المستقلة التي كفلها له القرار ذاته الذي أوصى بإقامة دولتين عربية ويهودية لم تظهر منهما إلى حيز الوجود سوى دولة واحدة.

لقد قام مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، على مبدأ الأرض مقابل السلام، بغية تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس ارتضت الدول العربية السلام خيارا استراتيجيا لها. وبرغم العقبات العديدة التي اعترضت المسيرة السلمية في تلك الفترة، فقد تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما تم التوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ووصلت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني إلى مرحلة متقدمة نسبيا رغم الصعوبات التي اعترضتها. ولكن بعد مقتل إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي إجريت انتخابات مبكرة حلت بموجبها حكومة إسرائيلية جديدة أدت إلى توقف عملية السلام على جميع المسارات، وتعرضت العملية السلمية برمتها إلى انتكاسة حقيقية بسبب تنكر الحكومة الإسرائيلية للتعهدات السابقة. وبرغم الجهود الأمريكية، ممثلة بجهود الرئيس الأمريكي، استمر الوضع على ما هو عليه قرابة ١٨ شهرا بالنسبة للمسار الفلسطيني حتى بدأ جمع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتدخل مباشر مقدر من الرئيس الأمريكي وجهود كريمة قيمة من جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الشقيقة، توج بتوقيع اتفاق "واي رفر". وبرغم أن الجانب الفلسطيني تفاوض على أمور كان قد تم الاتفاق حولها مع الحكومة الإسرائيلية السابقة، إلا أنه أبدى مرونة كبيرة للتوصل إلى حل. وبعد تطبيق المرحلة الأولى من هذا الاتفاق برغم العراقيل المعروفة للجميع إلا أننا نأمل بتنفيذ ما تبقى منه بأسرع وقت ممكن. وفي الوقت ذاته تبدأ المفاوضات على الوضع النهائي استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومن القضايا التي لا بد من إيجاد حلول لها ومن أهمها قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين كان يتوجب على

الحكومة الإسرائيلية أن تسمح لهم بالعودة وفقا لاتفاق إعلان المبادئ الذي يسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، والذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ. إلا أن تعنت الحكومة الإسرائيلية حال دون ذلك رغم أن عودة اللاجئين حق كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما نذكر أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وهدم منازل السكان الفلسطينيين وإقامة الطرق الالتفافية وإغلاق المناطق المحتلة والحصار الاقتصادي كلها تُعد انتهاكا واضحا وصريحا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، ولقرارات مجلس الأمن، وتخالف نص وروح عملية السلام، وتؤدي إلى العنف في المنطقة، وتضع مزيدا من العراقيل أمام العملية السلمية.

أما على المسارين السوري واللبناني فقد تنكرت الحكومة الإسرائيلية لكل التقدم المحرز، ملغية بذلك الجهود الكبيرة التي بذلت وبدأت تُطالب بالعودة بالمفاوضات إلى نقطة البداية، وهو مطلب يخالف العقل والمنطق ولا ينم عن نية صادقة في إحلال السلام في المنطقة. إننا جميعا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بمواصلة التفاوض من النقطة التي وصلت إليها المفاوضات، ونطالب راعيي عملية السلام بالقيام بدورهما كاملا لتحقيق الهدف المنشود، وهو السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الشرعية الدولية ولا سيما قرارات الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨).

في الختام نأمل أن تتضافر كل الجهود لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف وتمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس فوق ترابه الوطني وفقا لقرارات الشرعية الدولية في نهاية المرحلة الانتقالية. كما نأمل ألا ندخل القرن القادم إلا ومنطقة الشرق الأوسط أصبحت واحة أمن وسلام بعد عودة جميع الحقوق العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني وبقاعه الغربي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد القدوة (فلسطين): بالأمس وتحت هذا البند "قضية فلسطين" استمعنا إلى بيان لا يليق بالأمم المتحدة وبالجمعية العامة. بيان حاول تزوير التاريخ احتوى على كثير من التناقضات ونصف أسس الاعتراف المتبادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأسس عملية السلام في الشرق الأوسط.

أنكر سفير إسرائيل بالأمس أن هناك أرضا فلسطينية وأن هناك شعبا فلسطينيا. أنكر وجود الاحتلال وحاول إضفاء الشرعية على الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لأرضنا. هذا ليس فقط موقفا متطرفا، وليس فقط موقفا لا ينسجم مع عملية السلام في الشرق الأوسط، بل إنه موقف خطير يعكس خرافات أيديولوجية تتناقض مع روح العصر ومع مبادئ الميثاق وتقوض الأمن والسلم في عموم منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فإنه موقف يجب أن يرفض وأن يدان ليس فقط من قبل الجانب الفلسطيني وإنما من قبل المجتمع الدولي بشكل عام.

على ضوء ذلك لن أدخل في الرد على تفاصيل ما جاء في البيان باستثناء نقطة واحدة نظرا لعلاقتها بأمر هام سيحدث في المستقبل القريب وهو تأكيد إعلان الاستقلال الفلسطيني وقيام الدولة الفلسطينية في العام القادم، وادعاء الجانب الإسرائيلي أن مثل هذه الخطوة تمثل عملا أحادي الجانب وينتهك الاتفاقات المعقودة.

لقد أعلنت القيادة الفلسطينية مرارا عزمها على القيام بهذه الخطوة التاريخية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩. وناشدت المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهذه الخطوة. وأريد هنا أن أوضح أن هذا الموقف لا يمثل تهديدا، ولا حتى تحديا، لأحد. هناك حقيقة واضحة، وهي أن السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية المتفق عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقا لإعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ سوف تنتهي في ذلك التاريخ. ونحن نأمل أن يتمكن الجانبان من التوصل إلى الاتفاق على التسوية

النهائية بحلول ذلك الوقت. وهو الأمر الذي يبدو، للأسف، أكثر صعوبة، بسبب مواقف الجانب الإسرائيلي.

وبناء عليه، ولذا لم يتم التوصل إلى التسوية النهائية، ومع انتهاء المرحلة الانتقالية، فإنه لن يكون ممكنا للجانب الفلسطيني إلا أن يتحمل مسؤولياته وفقا للحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني ودون الإخلال بالاعتراف المتبادل والالتزامات الأخرى على الطرفين. ولا يمكن إلا أن نقوم بالخطوة التي أعلنا عنها.

وغني عن القول إننا عند ذلك الحد سوف نقوم هنا في الأمم المتحدة بالسعي لترجمة التطورات الحادثة على الأرض إلى واقع قانوني في الأمم المتحدة، آملين الحصول على دعمكم جميعا في خطواتنا القادمة.

السيد يعقوب (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في تعقيباتي، لا أود الدخول في مهاترات مع المراقب الدائم الفلسطيني. ذلك أنني أعتقد أن ممثل إسرائيل الدائم أعلن البارحة بوضوح موقف إسرائيل ورغبتها في الدفع بعملية السلام قدما، وعزمها على تحقيق السلام مع جيراننا الفلسطينيين.

وتم بالأمس أيضا الإعراب بوضوح عن موقف رئيس الوفد المراقب الفلسطيني، الذي أنكر صراحة شرعية إسرائيل، وانتقص من التقدم الواضح المحرز في عملية السلام حتى اليوم. ومن دواعي الأسف أن هذا الموقف أكد عليه توا المراقب الدائم الفلسطيني. ولا أرى ضرورة لأي تعليق آخر من جانبي.

السيد القدوة (فلسطين): يكفي أن نشير إلى أن السيد مندوب إسرائيل، الآن فقط، لم يستطع حتى أن يستخدم التسمية الصحيحة لهذا الوفد الجالس هنا، المراقب الدائم لفلسطين وليس المراقب الفلسطيني. مندوب إسرائيل لا يستطيع حتى أنم يستخدم التسمية المعتمدة هنا في الأمم المتحدة لوفدنا. ولكم أن تتخيلوا إذن حقيقة هذا الموقف الإسرائيلي.

الأهم من ذلك أن الجانب الفلسطيني، في خطابنا بالأمس وفي خطابنا اليوم وفي كل خطاباتنا القادمة، ملتزم بالاعتراف المتبادل، وملتزم بكافة المترتبات القانونية علينا وفقا للاتفاقات القائمة. لا ننكر شرعية إسرائيل، ولكننا لا نقبل مطلقا إنكار شرعيتنا من قبل الجانب الإسرائيلي. لا نقبل مطلقا أن يقوم السفير الإسرائيلي بالادعاء بأن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، هي أراض متنازع عليها. هذه دعوة لنا لكي نعود مرة أخرى إلى المطالبة بحقوقنا التاريخية كاملة.

فإما أن هناك اتفاقات قائمة، وإما أن هناك حلولا وسطا أو لا يوجد. ولا يستطيع الجانب الإسرائيلي أن يفوز بالأمر في كلا الاتجاهين. نحن، على كل حال، نترك

تقييم المواقف المختلفة لكم جميعا، للدول الأعضاء في هذه المنظمة الموقـــرة، التي لها مـــوقف واضـــح تجاه السياسات والمواقف الإسرائيلية، خاصة تلك التي تعلن مـــؤخرا في هذه القاعـــة وفي غـــيرها من قاعات الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠